أقرته السلطة التشريعية وحاز على موافقة مجلس الوزراء.. د. الجلاهمة:

الزيادة في «الرسوم الصحية» تقدر بدينار واحد فقط

قالت الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة الدكتورة مريم الجلاهمة إن القرار رقم 29 لسنة 2014 الصادر من وزير الصحة والمعتمد من مجلس الوزراء الموقر بشأن تحديد وتنظيم الرعاية الصحية الأساسية لعمال المنشآت، هو قرار يصب في مصلحة الوطن والمواطنين والمقيمين ويحقق لهم البيئة والرعاية الصحية المثلى.

وأفادت الدكتورة الجلاهمة بأن القرار قد مر بعدة مراحل عبر السنين وتدرج في زيادة الرسوم بما يواكب حركة الاقتصاد وكلفة الخدمات الصحية التي باتت في ازدياد مستمر، والقرار يُعد مطبقاً منذ ذلك الحين حتى العام 2014م عندما صدر القرار المعدّل الجديد رقم (29) لسنة 2014م الذي نحن بصدده وتم تحديد الرسوم فيه بحيث أصبحت 72 دينارا سنوياً عن كل عامل غير بحريني، و22.5 دينار سنوياً عن كل عامل بحريني، لافتةً إلى أن الزيادة في القرار الجديد عما كان في القرار السابق تقدر بـ (دينار واحد فقط) عن كل شهر للعامل الأجنبي وحوالي 300 فلس للعامل البحريني، وتقوم الوزارة بتوفير العديد من الخدمات في الرعاية الأساسية مقابل هذا المبلغ بينما شركات التأمين تغطيها بمبالغ كبيرة قد تصل إلى 200 دينار بحريني للعامل الواحد، كما أن المؤمن عليهم من قبل الوزارة سوف لن يلتزمون بدفع مبلغ الـ (3) دنانير المقرر حالياً في المراكز الصحية.

د. مريم الجلاهمة

وتابعت: «إن متوسط التكلفة الفعلية لعلاج العامل في الزيارة الواحدة في المراكز الصحية قبل صدور القرار كانت تقدر بـ (99) ديناراً بحرينياً وبمعدل (2 – 3) زيارة في السنة الواحدة – على أقل تقدير – بينما التكلفة الفعلية حالياً للمريض الواحد تبلغ (106) دنانير بحريني في مقابل رسوم الرعاية الصحية المقررة حالياً والتي تبلغ (72) ديناراً بحرينياً، وعليه فإن الرسوم التي وردت في القرار تقل عن التكلفة الفعلية للخدمات المقدمة بشكل كبير، وهي تصب في مصلحة المريض سواء كان المواطن أو المقيم، وليس الهدف منها زيادة الأعباء على أصحاب العمل وإنما هي مسؤولية تشاركية تجاه هؤلاء العمال الذين يمثلون قطاعاً مهماً في منظومة العمل في مملكتنا العزيزة.

وشددت الجلاهمة على أن المبالغ المحصلة عن الرعاية الصحية الأساسية لعمال المنشآت ليست رسوماً أو ضرائب بالمعنى القانوني للرسوم الحكومية التي يجب فرضها بقانون، حيث ان تلك المبالغ هي مقابل تقديم خدمة طبية علاجية ووقائية وتعتبر جزءاً من قيمة تلك الخدمات وليس كل القيمة.

وتطرقت الجلاهمة لما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام حول وجود شبه دستورية للقرار، مفيدةً بأنه صدر حكم عن المحكمة الدستورية بتاريخ 25 أبريل 2012م متضمناً المعنى بهذا الشأن، متمثلاً في: »المبالغ التي يتم تحصيلها هي ليست رسوم أو ضرائب أو تكاليف بالمعنى القانوني للرسوم الحكومية التي يجب فرضها بقانون، حيث ان تلك المبالغ هي مقابل تقديم خدمة صحية وتُعتبر جزء من قيمة تلك الخدمات وليس كل القيمة. ويحكمها العوامل الاقتصادية البحتة؛ من عرض وطلب ومنافسة وغيرها من الظروف، وتخضع للتغيرات التي تفرضها طبائع الأوضاع الاقتصادية، وذلك أن الدستور حينما ألزم الدولة بتأمين وكفالة الرعاية الصحية ووسائل الوقاية والعلاج لم يفرض أن تكون هذه الرعاية مجانية، ومن ثم لا يتنافى الحصول على مقابل الخدمة مع كفالتها.

وأشارت الجلاهمة إلى أن الخدمات التي تقدمها الوزارة مقابل تحصيل تلك المبالغ واردة بالقرار بالمادة الأولى وتتمثل في الكشف الطبي وإجراء التحاليل المخبرية والأشعة وتقديم الأدوية ورعاية الأمومة والتحصين والعمليات الجراحية البسيطة وعلاجات الأسنان. والعامل المغطى بالنظام لا يحصل منه أي مبالغ نتيجة زيارته للمركز الصحي، وتم وضع آلية لمعرفة أن كان مشترك بالنظام وتم سداد الاشتراك من عدمه عن طريق الموقع الالكتروني لهيئة تنظيم سوق العمل.

وأكدت الجلاهمة أن وزارة الصحة لم تنفرد بإصدار هذا القرار وإنما جاء بناء على قانون تم إقراره من قِبل السلطة التشريعية وحاز القرار على موافقة مجلس الوزراء الموقر ولا تُعد هذه الرسوم محدثة بل استمراراً لما كان مطبق منذ عام 1977، وتم إعداد دراسة حول موضوع التأمين الصحي على الأجانب شملت الرسوم والتكلفة كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر في عام 2009 بالموافقة على زيادة الرسوم بشكل تدريجي. وقد تواصلت وزارة الصحة مع المعنيين بهذا الشأن بشفافية لتوضيح أطر القرار الصادر في إطار قانون العمل الأهلي الصادر في 2012 والرد على جميع الاستفسارات المتعلقة به، إذ يعتبر هذا القرار امتداد لقرارات سابقة من عام 1977 وعام 2006 و2009 ووصولاً للقرار الأخير عام 2014م، وذلك من باب اهتمام مملكة البحرين بحقوق العمال في مختلف الجوانب.

بمساحة تبلغ أكثر من 10 آلاف متر مربع.. فريد المفتاح:

جامع الملك خالد يُبصر النور قريباً ويتسع لأكثر من 3000 مصلٍ

قال وكيل الوزارة للشؤون الإسلامية الدكتور فريد بن يعقوب المفتاح ان «دور العبادة تحضى باهتمام كبير من قبل القيادة الحكيمة لما لها من دور كبير في تعزيز القيم الدينية السامية بين كافة أفراد المجتمع وإسهامها الفعال في تعزيز المواطنة الصالحة، حيث حظيت باهتمام خاص في ظل المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إذ تخصص الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وبدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء موازنة مجزية لمشاريع دور العبادة ضمن الموازنة العامة للمشاريع الحكومية، أثمرت عن بناء وتشييد عشرات المساجد والجوامع والمآتم وصالات المناسبات، بتكلفة وصلت إلى عشرات الملايين».

وأضاف: جاء بناء الجامع برغبة سامية ومبادرة كريمة من لدن المغفور له بإذن الله تعالى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وأتت الاستجابة الكريمة على الفور من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حيث أصدر توجيهاته الملكية السامية بتخصيص أرض لبناء هذا الجامع الكبير.

وذكر المفتاح أن هذه اللفتة المباركة تدل على الاهتمام اللامحدود لقيادة المملكة العربية السعودية بإعمار وتشييد دور العبادة والعناية بها ليس في أرض الحرمين فقط، وإنما في جميع أصقاع الأرض، وأنها لا تألوا جهداً ولا تدخر وسعاً في خدمة الحضارة الإسلامية ونشر ثقافتها السمحة المعتدلة.

يأتي هذا التصريح على هامش الزيارة التفقدية الثانية لمشروع بناء جامع الملك خالد بأم الحصم، والتي قامت بها لجنة مشتركة مكونة من وكيل الوزارة للشؤون الإسلامية الدكتور فريد بن يعقوب المفتاح والأستاذ خالد بن عبدالله الشوملي الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمهندس علي بن عبدالله السلمان وكيل وزارة المالية المساعد للخدمات المركزية بالمملكة العربية السعودية، والدكتور عبدالرحمن بن راشد الراشد وزير مفوض بسفارة خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين، والأستاذ فهد بن فالح العتيبي مدير عام إدارة التعاون الإنمائي الدولي بوزارة المالية، والمهندس هشام حسن كيالي من مكتب أحمد الراشد الحميد للاستشارات الهندسية – المكتب الاستشاري المشرف على تنفيذ المشروع–، كما ضمت اللجنة المهندس عبدالرحمن هزيم رئيس المشاريع الهندسية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والأستاذ أحمد خليفة الظهراني من شركة الظهراني للمقاولات –المقاول المنفذ للمشروع.

د. المفتاح خلال زيارته لجامع الملك خالد

وقال وكيل الشئون الإسلامية بعد معاينة اللجنة لجامع الملك خالد (رحمه الله)، أنه تم التوقيع على محضر الاستلام الابتدائي للجامع، حيث قام المكتب الاستشاري المشرف على المشروع من المملكة العربية السعودية، باستلامه من الشركة المنفذة وعليه سيتم تسليمه للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية كجهة اختصاص لمتابعة بناء وتشييد الجوامع، وذلك ليتم الترتيب لافتتاحه رسمياً بالشكل الذي يتناسب مع حجم وأهمية هذا الصرح المبارك، علما بأنه سيتم البدء بإنشاء مواقف للسيارات بعد هدم الجامع القديم حسب ما نصت عليه مذكرة التفاهم في هذا الشأن.

وأوضح الدكتور المفتاح أن الجامع الذي يقع في العاصمة المنامة بمنطقة أم الحصم، تبلغ مساحته 10 آلاف و496 متر مربع فيما تبلغ مساحة البناء الإجمالية 5587 متر مربع، ويتكون من قاعة الصلاة الرئيسية والتي تتسع لحوالي 3000 مصل، إلى جانب قاعة الفروض اليومية وصالة مناسبات ومصلى للنساء، علاوةً على وجود مبنى الخدمات المساندة والجناح الإداري والتعليمي والثقافي حيث يشتمل على مركز تحفيظ ومكتبة علمية، وفصول دراسية.

ووجه وكيل الشئون الإسلامية جزيل الشكر والتقدير والامتنان لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على كرمهم وسخائهم اللامحدود بإنشاء هذا الجامع، مثنياً على دور سفارة المملكة العربية السعودية لدى البحرين برئاسة سفيرها الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ، في متابعته عمل هذا المشروع.

وبهدف توسيع نطاق التعاون بين البلدين في مجال الشئون الإسلامية والأوقاف، فقد تم في العام الماضي توقيع اتفاقية تفاهم بين الشئون الإسلامية البحرينية ونظيرتها السعودية، مما يُسهم في تحقيق التكامل بين الوزارتين وتنسيق جهودهما المشتركة.

جدير بالذكر أن مشروع بناء جامع الملك خالد الذي شارف على الانتهاء هو أحد أضخم مشاريع إعمار وتشييد دور العبادة التي نفذت في المملكة مؤخراً، وقد حظي الجامع بمتابعة حثيثة من لدن سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بدءً من فكرة المشروع وتصميمه وصولاً إلى ما هو عليه اليوم.

توثيق تجاوزات لجمعية الوفاق تشكل جرائم جنائية يعاقب عليها القانون

صرح مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بأن الإدارة، رصدت في الفترة الأخيرة قيام جمعية الوفاق عبر موقعها الالكتروني، وكذلك حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بنشر عدد من التجاوزات التي تشكل جرائم جنائية يعاقب عليها القانون، منوهاً إلى قيام الجمعية بالتحريض علانية على كراهية نظام الحكم وبث أخبار كاذبة بشكل متعمد بما من شأنه الإضرار بالسلم الأهلي وأمن الوطن، بالإضافة إلى دعوتها إلى مسيرات غير قانونية وكذلك إهانتها هيئة نظامية «وزارة الداخلية» وأيضا إهانة دولة أجنبية.

وأشار مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، إلى أن الإدارة قامت وانطلاقاً من واجباتها الأمنية والقانونية بتوثيق هذه المخالفات القانونية وعمل التحريات اللازمة في هذا الشأن، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة وتحريك دعوى قضائية ضد الجمعية المذكورة.

«الوطنية لحقوق الإنسان» تعقد اجتماعها العادي التاسع عشر

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي التاسع عشر يوم الخميس أخيرا برئاسة جميلة علي سلمان وعضوية كل من فريد غازي رفيع وأحمد عبدالرحمن الساعاتي.

وقد تم خلال الاجتماع، مناقشة تصورين أعدتهما الأمانة العامة بناء على طلب اللجنة، حيث تضمن التصور الأول دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول حول تجريم استخدام الأطفال خلال فترة الانتخابات، وانتهت اللجنة بتبني توصية لتعديل نص المادتين (60) و(69) من القانون رقم (37) لسنة 2012 بإصدار قانون الطفل، أما التصور الثاني تمحور حول إمكانية تعديل نص المادة (82) من المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982 بشأن نظام قوات الأمن العام والمعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (37) لسنة 2002 وذلك بإضافة محكمة تمييز في تشكيل المحاكم العسكرية، وانتهت اللجنة بتبني توصية لتعديل المادة المنوه عنها، ليكون التعديل متماشيًا مع المرسوم بقانون رقم (34) لسنة 2002 بإصدار قانون العقوبات العسكري المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2010، والذي استحدث محكمة تمييز لتُضم ضمن تشكيلة المحاكم العسكرية التي يخضع لها ضباط وأفراد قوة دفاع البحرين.

في مجالات مكافحة الأوبئة والعدوى ورعاية المسنين

«الصحة» تبحث التعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون العالمي

استقبل الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط الدكتور محمد أمين العوضي وفداً يابانياً يمثل الوكالة اليابانية للتعاون العالمي JICA.

واعرب الدكتور العوضي عن اتجاه وزارة الصحة إلى العمل على توثيق مجالات وأطر التعاون المشترك بين الطرفين في القطاع الصحي.

وقام وفد الوكالة اليابانية خلال الاجتماع بتقديم شرح موجز عن نشاط المؤسسة حيث تركز على مجالات التدريب وتبادل الزيارات الميدانية فضلاً عن تنسيق الزيارات للخبراء اليابانيين للاستفادة من خبراتهم في المجال الصحي.

وتوفر المؤسسة اليابانية برامج التدريب المختلفة ومنها التدريب ذو الطابع المصمم لتلبية الاحتياجات المطلوبة.

ومن جانبه قدم الوكيل المساعد للتدريب والتخطيط بوزارة الصحة شرحاً موجزاً عن مجالات التعاون التي تطمح الوزارة للاستفادة منها وخصوصاً في مجالات مكافحة الأوبئة والعدوى ورعاية المسنين والصحة العامة.

وقد اتفق الطرفان على تعزيز قنوات الاتصال بينهما من أجل معرفة الاحتياجات المطلوبة وسبل الوصول للحلول المناسبة لسد تلك الاحتياجات.

خلال استقبال الوفد الياباني

«البحرين الوطنية» تبحث التعاون مع مركز التراث العالمي

التقى وفد لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة بوزارة التربية والتعليم برئاسة لبنى صليبيخ الأمين العام للجنة مع فريق عمل المركز الإقليمي للتراث العالمي الكائن في المنامة، وذلك لبحث سبل التعاون بين اللجنة والمركز. وقام الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة المدير المساعد للمركز بالتعريف بالمهام التي يقوم بها المركز، معرّفاً بأبرز المناطق التراثية البحرينية المدرجة على لائحة التراث العالمي لليونيسكو، والتي تضمنت قلعة البحرين وبيت سيادي بالمحرق وطريق اللؤلؤ، إضافةً إلى التطرق إلى الاتفاقيات الثقافية في التراث العالمي والمشاريع التي يعمل عليها المركز.